



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

المهجرون الفلسطينيون في الشمال السوري

تقرير ميداني يرصد اوضاع المهجرين الفلسطينيين في
الشمال السوري مقدم الى "مجلس حقوق الإنسان" – جنيف -
د- ٣٩ ١٩ سبتمبر / ٢٠١٨

المهجرون الفلسطينيون في الشمال السوري

المحتويات

١	مقدمة
٢	محطات التهجير القسري
٣	الأوضاع العامة للمهجرين في الشمال السوري مخيم دير بلوط نموذجاً
٥	دور الأونروا
٦	النتائج والتوصيات

مقدمة

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية بحسب إحصائية الأونروا بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢ حوالي ٥٢٦٧٤٤ لاجئاً^(١) يعيش حوالي ٢٧ % منهم في المخيمات.

وتعترف الأونروا بوجود عشرة مخيمات تقدم لها الخدمات المتنوعة و المكملة للخدمات التي تقدمها الحكومة السورية، هذه المخيمات هي (النيرب و سبينة و خان الشيح و خان دنون والعائدين في حمص و قبر الست (السيدة زينب) و العائدين في حماة و مخيمي درعا و درعا الطوارئ بالإضافة إلى جرمانا) بينما اعتبرت أماكن تواجد الفلسطينيين خارج هذه المخيمات بتجمعات فلسطينية مثل (اليرموك والحسينية و عين التل (حندرات) و الرمدان والرمل في اللاذقية وغيرها) تقدم لها خدمات الحد الأدنى رغم ما تعانيه هذه التجمعات من ذات المشاكل التي يعانيها أبناء المخيمات الأخرى^(٢).

تأثر الوجود الفلسطيني في سورية نتيجة الحرب الممتدة منذ ما يقارب السبع سنوات سقط خلالها ٣٨٧٠ فلسطينياً في المخيمات والتجمعات الفلسطينية والمدن السورية^(٣).

وتسببت الحرب بنزوح ما يقارب ٢٨٠ ألف فلسطيني من أماكن إقامتهم الاصلية في سورية بالإضافة إلى حوالي ١٢٠ الف لاجئ إلى خارجها^(٤).

^١ الأونروا - <https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>
^٢ مركز العودة الفلسطيني - لندن : دراسة حول الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية - موقع الالكتروني > <http://www.prc.org.uk>
^٣ قسم الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية - منذ آذار- مارس ٢٠١١/ حتى تاريخ ١٩ آب - اغسطس / ٢٠١٨ .

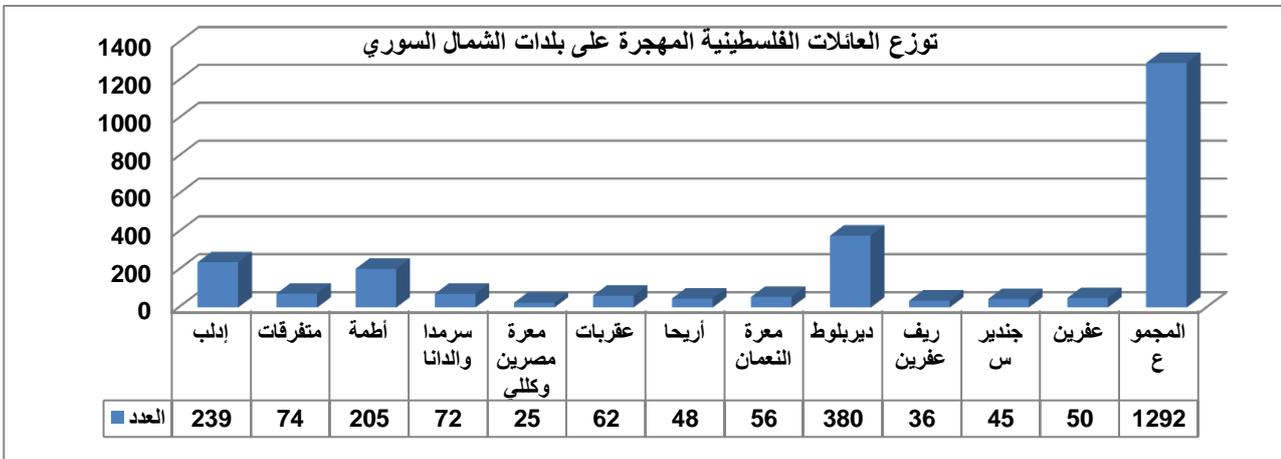
كما تعرضت مئات العائلات الفلسطينية اللاجئة إلى سورية للتهجير القسري من مخيماتها نتيجة الأعمال القتالية وما تلاها من اتفاقيات مصالحة أدت إلى خروج أعداد كبيرة من الأهالي وخاصة الناشطين الإغاثيين والإعلاميين، بالإضافة لرفض الخدمة العسكرية في صفوف جيش التحرير الفلسطيني الذي يقاتل إلى جانب الجيش السوري النظامي.

كذلك خرجت عشرات العائلات من المدنيين نظراً لحالة عدم الثقة بالنظام السوري والافتقار إلى الضمانات الحقيقية لضمان سلامتهم في حال بقائهم داخل المناطق التي يسيطر عليها النظام، وذلك في ظل الشواهد الحية التي عايشوا خلالها عمليات انتقامية بحق السكان في مناطق سبق وأن دخلها.

وشكلت مناطق خفض التصعيد الرابعة في الشمال السوري مأوىً آمناً نسبياً لسكان المناطق التي وقعت اتفاقاً مع الحكومة السورية برعاية روسية ، بمن فيها من اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من مخيمات خان الشيخ والغوطة الشرقية ومخيم اليرموك ودرعا .

محطات التهجير القسري

هجر اللاجئون الفلسطينيون من مخيماتهم في سورية على دفعات تزامنت مع توصل المعارضة المسلحة السورية إلى اتفاق مصالحة مع القوات النظامية السورية حتى بلغت أعدادهم بحسب جمعية خير أمة الناشطة في الشمال السوري إلى حوالي ١٢٩٢ عائلة توزعت على أماكن متفرقة.



وبدأت عمليات التهجير من مخيم خان الشيخ الواقع في جنوب غرب العاصمة السورية دمشق على بعد ٢٧ كم ، بعد توقيع اتفاق المصالحة بين المعارضة المسلحة والحكومة السورية يوم ٢٨ تشرين

^٤ الاونروا - <https://www.unrwa.org/ar/syria-crisis>

الثاني- نوفمبر / ٢٠١٦، وصل على إثره إلى إدلب في الثاني من شهر كانون الأول -ديسمبر ٢٠١٦ قرابة الـ (٢٠٠) عائلة فلسطينية ضمت جميع الشرائح العمرية من الرجال والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

تلا ذلك تهجير عشرات العائلات الفلسطينية من مناطق مختلفة في الغوطة الشرقية قدرت بحوالي (١٢٠) عائلة، فيما كانت تشير احصائيات الاونروا قبل الأزمة السورية إلى وجود ما يقارب (٨١٨١) عائلة أي ما يعادل (٣٠٢١٦) فرداً في بلدات الغوطة الشرقية (دوما وجوبر والمليحة).

وشكل مهجرو مخيم اليرموك العدد الأكبر من اللاجئين النازحين من مخيم اليرموك إلى البلدات الثلاث المجاورة (يلدا - ببيلا - بيت سحم) بعد التوصل يوم ٢٩ نيسان- أبريل ٢٠١٨ إلى اتفاق مصالحة «نهائي» حول بلدات يلدا وبيت سحم وببيلا، مشابه للاتفاقات التي تمت في غوطة دمشق الشرقية، يتم فيه تسوية أوضاع الراغبين في المصالحة ورحيل الراضين مع عوائلهم إلى شمالي البلاد.

وقدّرت أعداد الأسر الفلسطينية المهجرة من مخيم اليرموك إلى الشمال السوري بحوالي 835 عائلة ، حيث توزعوا على عدد من مخيمات إدلب وحلب على النحو التالي: ٣٧٦ أسرة في مخيم دير بلوط و١٥٥ عائلة في إدلب ، و ٧٥ عائلة في مخيم أطمه، وفي عفرين وريفها ٧٩ عائلة و٣٨ عائلة في معرة النعمان وفي مخيم سرمدا والدانا وأريحا ٢٤ عائلة وفي مخيم جنديرس ٤٥ عائلة، و٤٣ عائلة في مناطق متفرقة (°). غير أن هذه الأعداد غير ثابتة نتيجة حالة عدم الاستقرار ورغبة العديد من المهجرين بالعبور نحو تركيا رغم الخطورة العالية المترتبة على اجتياز الحدود الذي قد يكلف مبالغ عالية جداً من المال أو الحياة كما حصل مع اللاجئ سعدو زغموت الذي قضى برصاص الجندما التركية يوم ١٥ أيار- مايو ٢٠١٨ أثناء محاولته العبور.

كما وصل إلى الشمال السوري قرابة (٦٦) عائلة فلسطينية من مدينة درعا والقنيطرة جنوب سورية في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه مطلع تموز - يوليو /٢٠١٨ مع المعارضة السورية.

الأوضاع العامة للمهجرين في الشمال السوري

° احصائيات جمعية خیر امة .

تقوم إدارة الكوارث والطوارئ التركية "أفاد" (AFAD)، بالإشراف المباشر على مخيمات المهجرين إلى الشمال السوري وإيصال المساعدات الإغاثية والخدمات الطبية والانسانية إلى المهجرين في المخيمات .

كما يساهم الهلال الأحمر التركي ومؤسسات العمل الخيري والإغاثي الناشطة في الشمال السوري بتلبية بعض احتياجات المهجرين وتقديم الخدمات والمساعدات، بالإضافة إلى بعض جمعيات المجتمع المدني في الشمال السوري.

غير أن اللاجئين الفلسطينيين المهجرين إلى الشمال السوري يعانون من ظروف اقتصادية توصف بالمتدهورة نتيجة البطالة وفقدان فرص العمل وعدم تناسب حجم المساعدات مع الحاجات المتنامية للاجئين والأعداد المتزايدة للمهجرين من المحافظات السورية التي وقعت مصالحت مع الحكومة السورية، وتراجع العمل الإغاثي . والارتفاع الشديد بالأسعار المتزامن مع انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية أمام الدولار وارتفاع المقابل المادي للبيوت المستأجرة وامتناع المنظمات الدولية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن تقديم المساعدات للمهجرين الفلسطينيين بحجة ولاية وكالة الأونروا الدولية التي يقع على عاتقها تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين بموجب التفويض الدولي الممنوح لها (٦).

ويعد مخيم دير بلوط في ناحية جنديرس بريف عفرين أحد أكبر المخيمات التي تضم العائلات المهجرة من مخيم اليرموك ومنطقة جنوب دمشق، حيث يشككي المهجرون فيه وفي المخيمات بشكل عام من شح المياه وعدم توفر الخدمات الأساسية وافتقارها لأدنى الشروط الصحية والمستلزمات المعيشية وعوامل الحفاظ على الخصوصية، ففي مدينة الباب على سبيل المثال أنشأت السلطات التركية مخيمات جماعية مختلطة وغير مجهزة - بحسب المهجرين - لاستيعاب الأعداد الكبيرة، الوضع الذي رفضه المهجرون ودفعهم للاعتصام لأكثر من مرة ناشدوا فيه السلطات التركية والسلطة والفصائل الفلسطينية والأمم المتحدة إيجاد حل لأزمتهم وتوفير مراكز إيواء مجهزة بالخدمات الأساسية، التي تلبى حاجات المسنين والأطفال والنساء والمرضى.

ونتيجة الضغط النفسي والمعاناة التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون فقد شهد مخيم دير بلوط وفاة لاجئين فلسطينيين من أبناء مخيم اليرموك بعد الإصابة بالسكتة القلبية، ففي ١٥ أيار -مايو ٢٠١٨

^٦ المادة ١ الفقرة دال من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والتي نصت على " لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوي نهائيا طبقا لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة يصبح هؤلاء الأشخاص، بجراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية."

الاتفاقية الخاصة باللاجئين - <https://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx>

قضى الشاب اللاجئ "مهند سخيني" إثر إصابته بسكة قلبية أدت إلى وفاته على الفور، وفي يوم ١٧ أيار- مايو قضى اللاجئ "عامر عقر" من سكان مخيم اليرموك والمهجر إلى مخيم جنديرس إثر إصابته بسكتة قلبية أيضاً أدت إلى وفاته على الفور.

أما في يوم ٢٣ أيار- مايو ٢٠١٨ فقد غرق المهجر اللاجئ "أبو عزيز الشهابي" أثناء محاولته إنقاذ حياة أحد الشبان من الغرق في النهر القريب من المخيم الذي يلجأ اليه الناس للترويح عن أنفسهم.

دور الأونروا

يقتصر دور الوكالة الدولية لاجئين فلسطين "الأونروا" على تقديم خدماتها ضمن مناطق سيطرة الحكومة السورية فقط ، ولا يوجد أي دور في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في الشمال السوري، على اعتبار أنها مناطق ساخنة ، يصعب الوصول إليها وتكتفي بإيصال المساعدات المالية والعينية لأقرب نقطة من إدلب مثل مدينة حماه، التي تسيطر عليها القوات النظامية، في حين يمنع الخوف من الاعتقال أو القتل المهجرين من التوجه إلى مناطق نفوذ النظام السوري لاستلام المعونات.

وفي تطور خطير ومفاجئ أصدرت الجهة المسؤولة عن توزيع المساعدات النقدية في الأونروا يوم ٢٨ أيار- مايو ٢٠١٨ قراراً، يقضي "بالغاء التوكيلات التي يفوض من خلالها المهجرون الفلسطينيون إلى إدلب أو إحدى مناطق التوتر في سورية، أحد أقربائهم لاستلام المعونة المالية والعينية المقدمة من قبل الوكالة، كما يفرض القرار على المهجرين إجراء توكيلات حديثة لاستلام المعونة المالية" ، مما يعني حرمان مئات العائلات الفلسطينية المهجرة إلى شمال سورية من تلك المعونة ، وسيترك أثراً سلبياً على أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، كون هذه المساعدات تشكل مصدر الدخل الرئيسي ويعتمدون عليها اعتماداً كلياً في ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد من تدهور أمني واقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .

النتائج والتوصيات

يعيش اللاجئون الفلسطينيون المهجرون قسرياً إلى الشمال السوري أزمات إنسانية غاية في القسوة نتيجة حالة اللجوء المركب والتهجير القسري والنزوح المتكرر التي تعرضوا له والذي قوض مجتمعاتهم وأدى بهم إلى العسر الشديد وتدني مستوياتهم المعيشية إلى ما دون خط الفقر وإلى فقدانهم الأمن المجتمعي والغذائي والقانوني، دونما أي اعتبار لصفة اللجوء في خرق واضح للاعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ويتخوف اللاجئون الفلسطينيون المهجرون إلى الشمال السوري من المصير المجهول الذي ينتظرهم فيما لو تكرر سيناريو مناطق التخفيض الثلاثة التي تعرضت للقصف الشديد من قبل القوات العسكرية الحكومية المدعومة من روسيا لاستعادة السيطرة عليها ، سيما في ظل ما تتعرض له مناطق مختلفة من ريف إدلب من قصف جوي متقطع وما يشاع من استعدادات القوات الحكومية السورية للتوجه نحو الشمال لاستكمال سيطرتها على ماتبقى من مناطق واقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة.

لذا يتوجب على المجتمع الدولي ممثلاً بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بصفتها المسؤولة دولياً عن اللاجئين الفلسطينيين بإيصال كافة معوناتها المادية والإغاثية للمهجرين قسرياً إلى المناطق كافة داخل سورية باعتبارها إحدى سحوق عملها الرئيسية، أسوة بنظرائهم الذين يتواجدون في مناطق سيطرة الحكومة السورية ، والعمل الجاد على تقديم الحماية الإنسانية والجسدية

والقانونية ، بما يكفل متطلبات الحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في سورية وتقديم الدعم اللازم الذي يتناسب مع حجم المأساة التي يرزحون تحتها منذ سنين.

كذلك يقع على عاتق المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والاقليمية المسؤولية الكاملة تجاه ضمان سلامة اللاجئين الفلسطينيين في سورية عموماً وفي الشمال السوري خصوصاً واتخاذ الخطوات الكفيلة بتقديم الحماية المنصوص عليها أصولاً في حال تعرض المنطقة لأي حرب قادمة.

انتهى